(الفصل التاسع)

سوق الاحتكار

إن سوق الاحتكار هو حالة معاكسة تماما لسوق المنافسة الكاملة، أن يكون المنتج الفـرد فـي السوق الاحتكار مسيطرا تماما على أنتاج سلعة معينة ليس لها بديل قريب وبالتالي تكون لـه القـدرة على تأثير في سعرها عن طريق تغير مقدار ما ينتجه منها.

أهم ميزات سوق الاحتكار :

1. وجود منتج واحد أو بائع واحد في السوق يقوم بالإنتاج.
2. عدم توفير بديل تام لسلعة وهذا الوضع يساعد المحتكر في سيطرة على سعر الـسلعة مـن خلال تغير حجم الإنتاج.
3. لا توجد حرية في الدخول لهذه السوق أو الخروج منها.
4. يمثل المنتج المحتكر المشروع والصناعة في آن واحد.

مصادر الاحتكار :

هناك عدد من الأسباب تجعل الاحتكار ممكنا :

1. سيطرة المحتكر على المواد الأولية الضرورية لإنتاج السلعة.

2. فرض قيود قانونية على دخول المنافسين للصناعة، مثل منح بعض الامتيازات أو حقـوق الاختراع، فهناك كثير من النشاطات يمنح حق ممارستها لمؤسـسة واحـدة مثـل توليـد الكهرباء واستخراج النفط مما يجعل المؤسسة في وضع احتكاري.

3. تفرض ضرائب كمركية على الاستيرادات يمنع المنتجين الأجانب من منافـسة المـشاريع المحلية.

4. قد ينتج الاحتكار عن أسباب مالية. فبعض الصناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة مثـل صناعة الحديد والصلب وصناعة الطائرات لذا يجد المنافسون صعوبة بالغة في دخولها.

5. تكوين اتحادات تجارية تعمل على أتباع أسلوب البيع بخسارة لكـي يـتم القـضاء علـى المنافسون الصغار ثم رفع السعر بعد أن ينفرد في السوق.

هند العبيدي

منحنى الطلب (السعر) والإيراد الحدي :

إن منحنى مبيعات المحتكر غير تام المرونة (منحنى طلب المحتكر) ينحدر من الأعلـى إلـىالأسفل نحو جهة اليمين. وذلك لان المحتكر (باعتباره يمثل الصناعة) فأنه يواجه الطلب الكلي بالسوق وبالتالي أذا رغب في زيادة مبيعاته وجب تخفيض السعر، لهذا يختلف الإيراد الحدي عن السعر الـذي يبيع به المحتكر. فعندما ينتج المنتج الوحدة الأولى ويبيعها بسعر (16) دينار فـان الإيـرادات الكليـة تساوي (16 = 16×1) دينار ولكن حين ينتج المشروع وحدتين يـنخفض الـسعر إلـى (15) دينـار وتصبح إيراداته الكلية (30) دينار ويكون الإيراد الحدي يساوي (30 -16 =14) دينار وهو أقل مـن لسعر بمقدار دينار واحد (16 -15) وينشأ هذا الاختلاف عن كون السعر الأقل (15) دينار تبـاع بـه كمية أكبر من الإنتاج وحدتين معا وليس الوحدة الثانية فقط، مما يجعل الإضافة إلى إيراداته اقل مـن السعر الذي تباع به. مما يجعل منحنى الإيراد الحدي يقع أسفل منحنى السعر (الإيراد المتوسط). وكما واضح في الرسم البياني والجدول التالي:

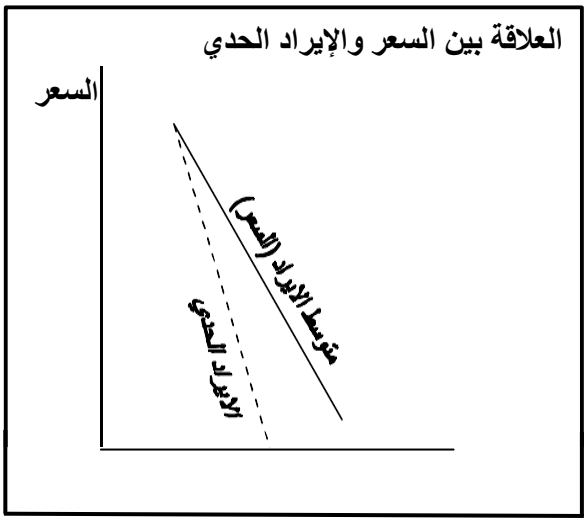

جدول (١١)
الإيراد الكلي والإيراد الحدي

السعر	الكمية المطلوبة	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي
16	1	16	16
15	2	30	14
14	3	42	12
13	4	52	10
12	5	60	8
11	6	66	6
10	7	70	4
9	8	72	2
8	9	72	0
7	10	70	2-
6	11	66	4-

توازن المحتكر :

يكون المنتج المحتكر في حالة توازن أذا ما نتج تلك الكمية التي تعطيه أكبر ربح ممكن، وأن المنتج يستطيع أن يعظم ربحه عند مستوى الإنتاج الذي يتساوى فيه التكلفة الحدية مع الإيراد الحـدي. عند هذا المستوى يستلم المحتكر ربحا لكل وحدة أضافية منتجة ويطلـق عليـه بـالربح الاحتكـاري ويساوي الفرق بين معدل التكاليف والسعر. ويمثل الربح الاحتكاري المساحة (PQRS) وهـو الفـرق بين الإيرادات الكلية المتمثلة بالمساحة (PQM0) والتكاليف الكلية المتمثلة بالمساحة (SRM0).

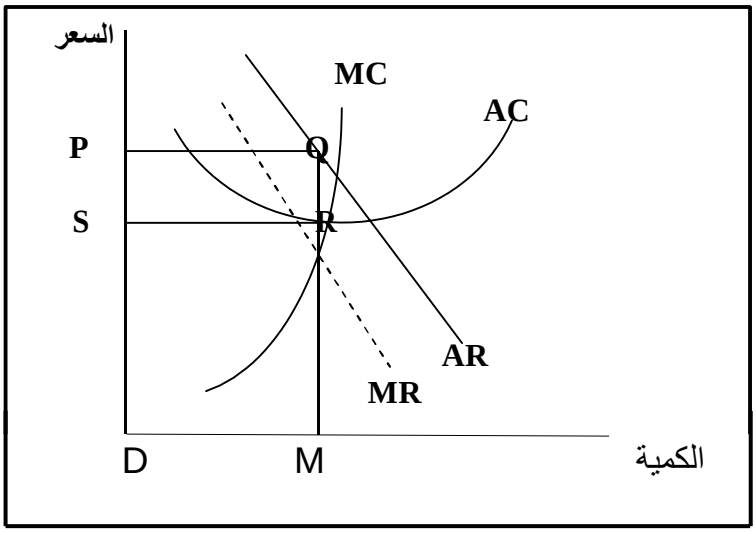

السعر P	الكمية Q	الإيراد الكلي TR	الكلفة الكلية TC	الربح	الكلفة الحدية MC	الإيراد الحدي MR
10	1	10	8	2	8	10
9,8	2	19,6	15	4,6	7	9,6
9,6	3	28,8	21	7,8	6	9,2
9,4	4	37,6	27,5	10,1	6,5	8,8
9,2	5	64	34,5	4,5	7	8,4
9	6	54	41,8	12,2	7,3	8
8,8	7	61,6	49,4	12,3	7,6	7,6
8,6	8	68,6	57	11,8	7,7	7,2
8,4	9	75,6	65	10,6	8	6,8
8,2	10	82	74	8	9	6,4
8	11	88	84	4	10	6
8,7	12	93,6	95	1,4	11	5,6

(الفصل العاشر)
سوق المنافسة الاحتكارية
(المنافسة غير الكاملة)

إن سوق المنافسة الاحتكارية هي حالة وسط بين النموذجين السابقين من الأسواق (سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام)، وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص التالية:

1. وجود عدد كبير من المنتجين ولكن هذا العدد يعتبر أقل مما هو موجود في حالة المنافسة الكاملة. وهذه الميزة تمنح هذا السوق صفة المنافسة .
2. تمايز السلعة، أي المنتجون لا يبيعون سلعة واحدة متجانسة وإنما يبيعون سلعا متشابهة تعتبر بديلا غير تام للأخرى.

أن هذا التمايز يعتبر عنصرا احتكاري وأن دخول مشاريع جديدة إلى سوق المنافسة الاحتكارية هو أمر سهل لا يوجد فيه أي قيود، فكل منتج يستطيع فرض سيطرة جزئية على السعر عن غيره من المنافسين بسبب تعلقهم بسلعته المتميزة فكلما زاد هذا التميز كلما اشتدت حدة العنصر الاحتكاري لمشروع معين. وقد يكون هذا التميز على أساس ماركة مسجلة أو نوع الخدمة أو نوعية السلعة.

3. إن التمايز بين السلع يتم من خلال طرق الدعاية والإعلان.
4. حرية الدخول والخروج من الصناعة.

التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية: إن المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية يكون في توازن عندما تكون التكاليف الحدية مساوية للإيرادات الحدية. أما شرط توازن في الصناعة في هذه السوق فهو مساواة متوسط التكاليف الكلية مع متوسط الإيراد.

عندما يستطيع المشروع أن يميز سلعته بشكل واضح وجيد فأنه سيحصل على أرباح اقتصادية احتكارية متمثلة بالمساحة (GPAE) كما في الشكل (ب) أدناه .

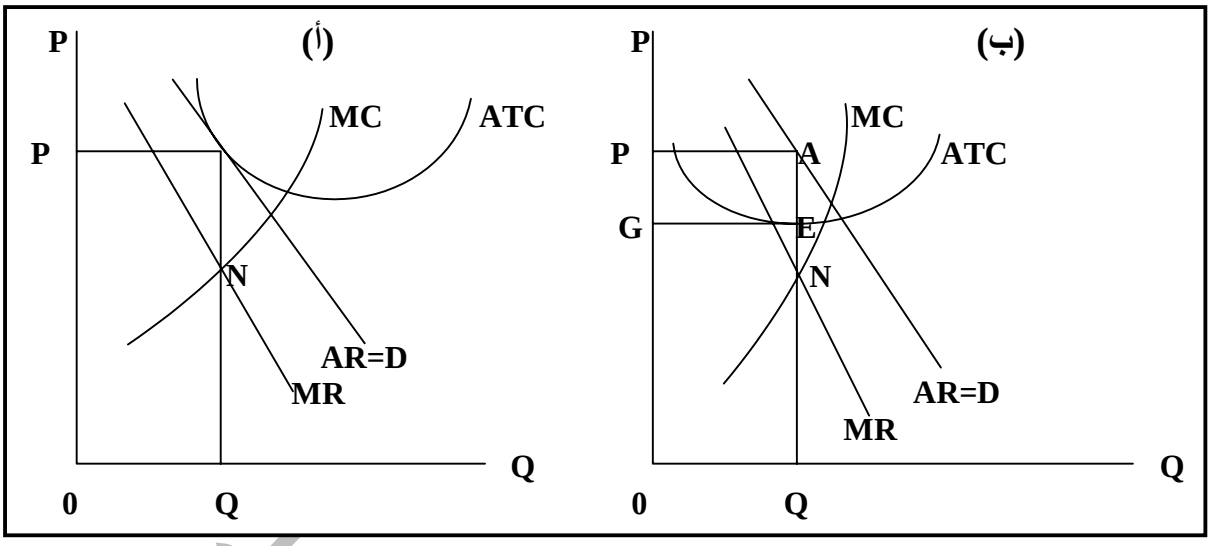

خاصة عندما تحقق المشاريع أرباح اقتصادية احتكارية كما في الرسم (ب)، وهـذا سيـشجع دخـول مشاريع تنتج سلعا متشابهة مما يؤدي إلى تقليص الطلب على منتجات المشروع الذي يحقـق أربـاح اقتصادية احتكارية وبالتالي سينتقل منحنى الطلب (الإيراد المتوسط) إلى اليسار ويتساوى مع متوسـط التكاليف الكلية. وسينتج المشروع الكمية (Q) التي يتساوى فيها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية في نقطة (N) وسيعظم المشروع أرباحه في ذلك الحجم من الإنتاج. وكما يتساوى متوسط الكلفة الكلية مع متوسط الإيراد في ذلك الحجم أيضا كما واضح في الشكل (أ) أعلاه.

(الفصل الحادي عشر) سوق احتكار القلة

إن هذا النوع من الأسواق تقع بين الاحتكار التام والمنافسة الاحتكارية وتشمل هذه السوق بعض السلع التي يقوم بإنتاجها وبيعها عدد قليل جدا من المشاريع كأسواق السيارات وشركات النفط والحديد والصلب حيث يتركز أنتاجها بيد عدد قليل مع المشاريع. وسوق احتكار القلة تتميز بالخصائص التالية :

1. وجود عدد قليل من المنتجين المسيطرين على الصناعة يؤثر نشاط كل منهم على الأخر.
2. تكون السلعة المنتجة في هذه السوق أما متجانسة فتكون هناك منافسة سعرية أو غير متجانسة فتكون هناك منافسة غير سعرية.
3. وجود قيود ومعوقات أمام المنتجين الجدد الراغبين بدخول هذه الصناعة، كبراءات الاختراع أو السيطرة على المواد الأولية الضرورية في الإنتاج.

العبيدي